بيع المستلزمات العسكرية يثير الخوف والشكوك بين سكان كربلاء

كربلاء / آكانيوز

أكد عدد من الكربلائيين، امس الخميس، بان هاجس الخوف لا يزال يسيطر عليهم بعد حادثة النخيب، خصوصا وان الجماعات المسلحة تستخدم حيلة ارتداء الزي العسكري العراقي لتنفيذ عملياتهم "الإرهابية"، وأعربوا عن شكوكهم من محال بيع المستلزمات العسكرية المنتشرة بكثرة في المحافظة، وما تشكله من خطر أمني.

وقامت مجموعة مسلحة يشتبه بأنها تابعة لتنظيم القاعدة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي بقتل ٢٢ رجلا شيعيا راميا بالرصاص أمام أعين نسائهم وأطفالهم بعد ان اختطفت حافلتهم القادمة من كربلاء إلى سوريا.

وقال المواطن محمّد الشمري في حديث لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) أنّ "الكربلائيين غير مطمئنين أبداً بعد الأحداث الأخيرة في المحافظة وذهاب أعداد من الأبرياء، حيث أصبح بإمكان الإرهابيين ارتداء الملابس العسكرية والقيام بأعمالهم الإجرامية وهو الأمر المهم الذي يتوجب على القوات الأمنية حسمه".

وأضاف بأنّ "انتشار محال بيع المستلزمات العسكرية قد يشكّل خطراً كبيراً على أمن المدينة، ولابدّ من الالتفات إليها للحد من العمليات المسلحة في المحافظة".

فيما بيّن مواطن آخر واسمه قاسم إبراهيم علي لـ(آكانيوز) بأنّ "العناصر الإرهابية تتحين الفرص المناسبة للانقضاض على المواطنين الأبرياء وتنفيذ جرائمهم البشعة، وهو ما حدث في منطقة النخيب والعديد من المدن العراقية".

وتابع حديثه بأنّ "انتشار محال بيع المستلزمات العسكرية دون رقيب أمني وحكومي، يهدد حياة الآخرين بعدما أصبحت هذه البضائع المستوردة طيّعة بيد الإرهابيين، حيث بإمكان شرائها لعمل السيطرات الأمنية الوهمية وتنفيذ الجرائم بحق الأبرياء من أبناء الشعب العراقي".

وشدد على ضرورة "الالتفات الحكومي لهذه الحالة والسيطرة على هذه المحال أو حصرها بيد أشخاص مجازين من الحكومة لكي لا تصبح بضاعة رخيصة وسهلة يتلقفها الإرهابيون وينفذون من خلالها أبشع الجرائم".

بينما أكد كريم عبد الحسين بائع مستلزمات عسكرية في مركز مدينة كربلاء لـ(آكانيوز) بأنّ "أيّ شخص يستطيع الحصول على هذه المستلزمات وخاصة ما موجود في سوق باب الشرقي ببغداد".

وأضاف "هنالك من يبيع مثل هذه المستلزمات بعيداً عن أعين الرقابة الأمنية، أما نحن فقد استحصلنا موافقة من شرطة كربلاء لافتتاح هذا المحال بشرط أن نبيع للقوات الأمنية فقط بعد أن يبرز الزبون هويته التعريفية بعمله الأمني".

ولفت الى أنّ "هذه المستلزمات مطلوبة جداً وهناك من يرغب باقتنائها، ولكننا نؤكد دائماً على بيعها للعناصر الأمنية فقط لمنع حدوث الخروقات"، مضيفاً بأنّ "السائحين الإيرانيين كثيراً ما يرغبون بشراء هذه المستلزمات ونحرص على عدم بيعها لهم".

وعن الآلية المتبعة في بيع هذه المستلزمات (الحساسة)، أوضح عبد الحسين بأنه "يقوم بتسجيل اسم المشتري مع رقم هويته ونوع البضاعة التي اشتراها، وهي تحفظات أمنية نطالب بها بين فترة وأخرى من الجهات الرقابية في كربلاء".

ومع بقاء الشكوك والخوف المستمر لدى أهالي مدينة كربلاء حيال بيع هذه المستلزمات وانتشارها بكثرة في كربلاء وخارجها، إلا إنّ رئيس مجلس محافظة كربلاء، محمد الموسوي أكد في تصريح لـ(آكانيوز) أنّ "هذا العمل مؤطر بضوابط أمنية تمنع تداول هذه البضائع بين الأفراد العاديين لكي لا يستخدمها البعض في تنفيذ جرائم إرهابية تحت غطاء اللباس الأمني".

وشدد على ان "بائعي هذه المستلزمات مجازين من الحكومة المحلية ويعملون تحت رقابة أمنية مشددة منعاً لحدوث الخروقات الأمنية التي قد تأتي عن طريق هذه الألبسة والمستلزمات العسكرية.

الصحة تضع الحجر الأساس لمستشفى جديد في كركوك

بغداد / المدى

أعلنت دائرة صحة كركوك، أمس الخميس، عن وضع الحجر الأساس لمستشفى جديد في كركوك سعة ٤٩٢ سريراً وبكلفة ١٤٥ مليون دولار، في حين كشف وزير الصحة العراقي عن خطة لتحسين الواقع الصحي في المحافظة تتضمن بناء مستشفى آخر سعة ٢٠٠ سرير ومشاريع أخرى.

وقال المدير العام لدائرة صحة كركوك، صديق عمر رسول، إن "وزير الصحة العراقي الدكتور مجيد حمد أمين، وضع الحجر الأساس لمستشفى حديث بسعة ٤٩٢ سريراً في كركوك"، مشيراً إلى أن "الكلفة الإجمالية للمشروع تبلغ ١٤٥ مليون دولار وسيكون واحداً من أحدث المستشفيات في المحافظة لما سيضمه من الأجهزة والمعدات الطبية".

وأضاف رسول، أن "المستشفى يعد الأول من نوعه الذي يشيد بالمحافظة منذ ثلاثة عقود"، لافتاً إلى أنه "ينفذ من قبل شركة ICL التركية خلال مدة ٣٦ شهراً بإشراف وزارة الصحة العراقية".

من جانبه قال وزير الصحة العراقي، مجيد حمد أمين، "وضع الحجر الأساس للمستشفى خطوة مهمة لزيادة عدد مستشفيات المحافظة، وتقديم خدمات صحية أفضل لأهلها".

وكشف أمين عن "سعي الوزارة لتنفيذ مستشفى آخر سعة ٢٠٠ سرير في كركوك العام ٢٠١٢ المقبل ضمن القرض الياباني، فضلا عن مركز صحي حديث وتأهيل أربع صالات عمليات في مستشفى آزادي وتجهيز مستشفى حي النصر بالأجهزة الطبية الحديثة"، مؤكداً أن ذلك "يأتي في إطار حرص الوزارة على تحسين الواقع الصحي في المحافظة".

كردستان تعلن قطع الكهرباء ثلاث ساعات يومياً خلال الشهر الحالي

أربيل / المدى

أعلنت وزارة الكهرباء في حكومة كردستان العراق، أمس الخميس، عن اضطرارها لقطع التيار الكهربائي ثلاث ساعات يومياً عن الإقليم بعد عيد الأضحى بسبب زيادة الطلب على الطاقة، مبينة أن المولدات الأهلية ستتكفل بتغطية النقص.

وقالت الوزارة في بيان، تلقت "السومرية نيوز" نسخة منه، إن محطاتها "التوليدية ستجهز مواطني الإقليم بالطاقة الكهربائية على مدار ٢١ ساعة يومياً خلال تشرين الثاني الجاري"، مشيرة إلى أن "المولدات الأهلية ستتكفل بتجهيز المواطنين بالطاقة خلال الساعات الثلاث المتبقية".

يذكر أن وزارة الكهرباء الكردستانية تعهدت بتزويد الأهالي بالكهرباء من دون انقطاع خلال شهر تشرين الأول الجاري، وهو الشهر الثاني على التوالي الذي تنعدم فيه عمليات قطع التيار في مدن الإقليم.

وعزت الوزارة هذه الخطوة إلى "ارتفاع معدلات استهلاك التيار خلال الشهر الجاري"، لافتة إلى أن "البرنامج الجديد لتزويد التيار سيدخل حيز التنفيذ بعد عطلة عيد الأضحى المبارك"

وتعهدت الوزارة بأن "توفر التيار على مدار ٢٤ ساعة يومياً خلال العيد"، داعية المواطنين إلى "الاقتصاد في استهلاك الطاقة بغية توفيرها لأكبر عدد من الساعات خلال اليوم".

وينتج إقليم كردستان من خلال عدة محطات توليد موزعة على محافظاته الثلاث، أربيل ودهوك والسليمانية، ثلاث منها خاصة ومحطتي دوكان ودربنديخان الكهرومائيتين، أكثر من ١٦٥٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية، وهي كميات مكنت الحكومة من تزويد السكان بالكهرباء لعشرين ساعة في اليوم الواحد من أكثر من عام، في حين تولت المولدات الأهلية سد العجز المتبقي.

مدينة اربيل.. (أرشيف)

ويعاني العراق نقصاً في الطاقة الكهربائية منذ بداية سنة ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد سنة ٢٠٠٣ في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الخمس الماضية، حيث ازدادت ساعات انقطاع الكهرباء عن المواطنين إلى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد.

يذكر أن أزمة الكهرباء كانت من بين الأسباب التي فجرت التظاهرات في عموم البلاد منذ منتصف شباط الماضي، للمطالبة من بين أمور أخرى بتحسين الخدمات ومكافحة الفساد. وقامت الحكومة العراقية وضمن خططها لمعالجة النقص في الكهرباء، أعلنت في ٢٥ أيار الماضي عن تخصيص ٤٠٠ مليون دولار لتجهيز أصحاب المولدات الأهلية بالوقود مجانا، على أن تلتزم بالتشغيل ١٢ ساعة يومياً، مبينا أن تلك المبالغ سيتم تسديدها من وزارة المالية أو تستقطع من واردات وزارة النفط نهاية العام الحالي.

التعليم العالي: تشكيل أربع مجاميع عمل مشتركة لمتابعة إرسال الطلبة للدراسة خارج البلاد

بغداد / المدى

وزعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعات الى اربع مجاميع عمل مشتركة لمتابعة ارسال الطلبة للدراسة خارج البلاد على برنامج العشرة آلاف منحة دراسية للعام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢. وقالت الوزارة في بيان لها أمس الخميس تلقت المدى نسخه منه: انها وضعت خطة لمتابعة تنفيذ ارسال الطلبة للدراسة في الجامعات العالمية الرصينة هذا العام، مشيراً الى :" ان هذه المجاميع تعمل على متابعة شؤون الطلبة المرشحين لبرنامج العشرة آلاف منحة دراسية الذي أطلقته الوزارة مؤخراً لضمان إرسالهم خلال هذا العام.وأضاف البيان:أن الوزارة حددت نسب الاختصاصات العلمية المطلوبة لهذا البرنامج بواقع ٢٥٪ للمجموعة الطبية ، و ٢٥٪ للمجموعة الهندسية، و ٢٠٪ للعلوم الصرف ، و ١٠٪ للزراعة ، و ١٠٪ للمحاسبة، و ٥٪ للاختصاصات البيطرية ، ٥٪ للقانون، مبيناً :" ان المقاعد المخصصة في البرنامج ستكون للحصول على شهادة الدكتوراه حصراً. واشار البيان الى:ان الراغبين بالتقديم سيكون من خلال جامعاتهم ، وان آخر موعد للتقديم على هذه المنح سيكون يوم الأحد العشرين من تشرين الثاني الجاري

مستشار حكومي: ٢٥ شركة ألمانية في العراق

بغداد / المدى

أكد مستشار في الحكومة العراقية أمس الخميس أن ٢٥ شركة ألمانية تعمل في العراق في تنفيذ مشاريع إستراتيجية.

وقال سلام القريشي لوكالة كردستان للأنباء إن "أكثر من ٢٥ شركة المالية من الدرجة الأولى تعمل في تنفيذ مشاريع إستراتيجية مهمة لتوفير الخدمات الرئيسة في البلاد".

وأضاف أن "العراق قرر تفعيل اللجنة العراقية الألمانية الاقتصادية التي شكلها في عام ٢٠٠٩ لاستقطاب شركات ألمانية ذات الخبرة في تنفيذ المشاريع الإستراتيجية خلال موازنة عام ٢٠١٢".

وشكلت اللجنة المشتركة العراقية- الألمانية في عام ٢٠٠٩ وهي تهدف إلى توسيع التبادل التجاري مع ألمانيا وتسهيل دخول شركاتها على العراق.

وأشار إلى أن "هذه الشركات تعمل في مجال بناء المجمعات السكنية والمدارس والمستشفيات وتشييد الطرق ومجمعات المياه".

وقرر عدد من الوزارات عدم منح المشاريع للشركات الأجنبية التي تقوم ببيع المشاريع التي تحصل عليها من الوزارات الحكومية.

بناء أربع محطات للكهرباء في الأنبار

الأنبار / المدى

أعلنت رئيسة الطاقة في مجلس محافظة الأنبار، الاربعاء الماضي، ان الملاكات الهندسية باشرت بناء اربع محطات كهربائية جديدة في الرمادي وهيت والقائم وكبيسة ضمن مشاريع تنمية الأقاليم لعام ٢٠١٢ .

وقالت الدكتورة وسام الراوي لمراسل وكالة انباء المستقبل ان" مجلس محافظة الانبار وافق على إنشاء اربع محطات كهربائية حديثة تعمل بوقود الغاز وسيتم مد انابيب من حقل عكاز للغاز والى موقع كل محطة كهربائية في الرمادي وهيت والقائم وكبيسة ضمن المشاريع الخدمية لعام ٢٠١٢".

وأضافت ان" مشاريع الطاقة التي تم تنفيذها في الانبار خلال السنوات الماضية لا تلبي وحاجة المحافظة الى محطات توليد الطاقة الكهربائية حيث شهدت مناطق مختلفة من مدن الانبار نقص في ساعات التشغيل وقطع مستمر في الكهرباء الوطنية".

وتابعت تقول" إن مسؤولي الانبار والجهات الحكومية التابعة لوزارة الكهرباء والنفط تعمل على وضع مشاريع تخدم المواطنين بتوفير مشتقات الوقود وتوفير عدد جيد من ساعات تشغيل الكهرباء خدمة المواطن"

البصرة تعقد مؤتمراً اقتصادياً موسّعاً

البصرة / المدى

عقدت محافظة البصرة أمس الخميس مؤتمرا اقتصاديا عرض فيه انجازات، وقال محافظ البصرة إن الإعمال التي تمت من قبل موظفي العقود الحكومية لهذا العام هي استثنائية ،مشيرا إلى ان ما نشاهده اليوم من قفزة كبيرة بالانجازات هو للجهود المبذولة من قبل موظفي ومسؤولي الدوائر المحلية في المحافظة.

وأضاف إن البصرة ميزانيتها تبلغ الآن ٤ تريليونات دينارهي ليست لعام ٢٠١١ فقط بل تصرف على شكل دفعات لبقية السنوات القادمة مبينا ان أكثر من ٦٧٪ من هذه الميزانية متوقف على توقيع وزارة الكهرباء لمحطة النجيبية موضحا ان محافظة البصرة أنجزت ٣٧،٥٪من المشاريع الباقية من هذه الميزانية الأمر الذي يعني إننا أنجزنا نصف المشاريع في المحافظة خلال الأشهر الأخيرة.

مؤكدا إن المصادقة على الميزانية تمت يوم ٢٠١١/٥/١٨ مما يشير إلى إن نصف السنة انتهت وبدأ العمل بعد شهر السادس من العام الجاري. من جانبه بين مدير العقود الحكومية ان محافظة البصرة بدأت بالإحالة قبل مصادقة الوزارة لأننا بدأنا بها يوم ٢٠١١/٢/٢٢ حيث تضمنت خطة عام ٢٠١١م(٩٣٠) مشروعا وبلغت قيمة المشاريع الجديدة ٤ تريليونات دينار عراقي.موضحاً إن الميزانية تتكون من خطة تنمية الأقاليم وتبلغ قيمة مشاريعها ١٧٦٥مليار دينار وهي تتضمن مشاريع مستمرة من الأعوام السابقة إضافة إلى المشاريع الجديدة والبالغة تخصيصاتها ٨٥٥ مليار دينار مبينا ان اهم المشاريع بناء محطة كهرباء النجيبية بطاقة ٥٠٠ ميكا واط بقيمة وصلت إلى ٢٨٨ مليار دينار اي ما يعادل ٣٣،٦من اصل الخطة وهو متوقف بسبب عدم الاحالة من قبل وزارة الكهرباء. وتابع ولاء عبد الكريم إن الخطة الثانية هي المبالغ الإضافية المدورة لعام ٢٠١٠ والبالغ عدد مشاريعها ٢،٣٧٧ تريليون وسبعة وسبعين مليار دينار وبواقع ٥٤٥ مشروعا إضافة إلى خطة ثالثة لبطولة خليجي ٢١ بواقع ٤٤ مشروعا بقيمة تصل إلى ٤٥٦ مليار دينار.مؤكدا وجود مشاريع هي إنعاش الاهوار البالغة قيمتها ٢٠ مشروعا بتخصيص أكثر من ١٠ مليارات دينار لهذا العام اضافة الى مشاريع الطرق والجسور البالغ عددها ١٥٦ مشروعا ما أحيل منها لحد الآن ١٠٢ والمتبقي قيد الإعلان والإحالة أي ٦٥٪ نسبة انجاز إحالة مشاريع الطرق إضافة إلى مشاريع البلدية البالغ عددها ٥٦ مشروعا متكاملا بكلفة تتجاوز الـ ٥٨٠ مليار دينار للمناطق ومشاريع البلديات إكساء وتأهيل المجاري وأرصفة ومحطات معالجة المجاري لكل أقضية ونواحي البصرة وتبلغ ٩٠ مشروعا بكلفة تتجاوز ١٣٠٠ تريليون وثلاثمائة مليار دينار أحيل منها ٥٠ مشروعا أي بنسبة ٥٥٪.وتابع المشاريع الأخرى هي الخاصة بالصحة أربعة مستشفيات جديدة في أقضية ونواحي أبي الخصيب وشط العرب والزبير والهارثة بلغ عدد هذه المشاريع ٨٣ مشروعا وبكلفة ٤١٥ مليار دينار ٤١ مشروعا اي بنسبة ٤٩,٣ والباقي قيد الإعلان والإحالة.وأخيرا عرج مدير العقود الحكومية على مشاريع التربية وهي بناء مدارس متعددة السعات (الصفوف)وبثلاثة طوابق وهدم الابنية القديمة بلغت كلفتها ١٦٠ مليار دينارو مجموع ما أحيل منها ٦٥ مشروعا عدا المشاريع الخاصة بالاستملاك إي بنسة إحالة وصلت إلى ٤٠,٦٪.

مدينة البصرة.. (أرشيف)